المبحث الثاني
آثـــار البطالة في الاقتصاد الإسلامي

إن البطالة لها آثارها على المستوى الاجتماعي، والسياسي، والأمني أيضا باعتبار أن البطالة ترتبط بانقطاع الدخل، ومن ثم صعوبة الحياة، نتيجة العجز في تلبيـة الحاجـات الإنـسانية الـضرورية ممـا يترتـب عليـه الجنـوح إلى الجـرائم الاجتماعية، والإرهـاب، والعنف، وانتشار مصادر الدخل غير المشروعة التي تعتبر ذات إغراء مرتفع للضائعين من الشباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات فضلاً عن الإحساس بالفقر بالإضافة إلى النقمة على المجتمع بصفة عامة، فتخرج الإحتجاجات الشعبية مثلما حدث في بعض البلدان الإسلامية، وما لها من آثار على كل من التشغيل، والبطالة في الأجلين القصير، والطويل والقطاع العام، والخاص، والتي سوف نتكلم عنها أثناء عرض الآثار السلبية للبطالة .

وتُمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية، كما أن خطورتهـا تكمـن في آثارهـا الاقتـصادية، والاجتماعيـة، والنفـسية الخطـيرة، فاقتصادياً تعتبر البطالة هدراً للطاقات الإنتاجية، لكونها غير منتجة من جهة، ومـستهلكة مـن جهـة أخـرى، وتـؤثر البطالـة سـلباً عـلى أواصر الـروابط تجـاه المؤسسات الرسمية، والأنظمة، والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومنذ سنوات، والتحذيرات تخرج من هنا، وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يومًا بعد يوم.

ويمكن تلخيص هذه الآثار في الفقرات التالية:

أولاً: الآثار الاقتصادية:

يرفع القضاء على البطالة الطاقة الإنتاجية للدولة، فيزيد الناتج؛ وتستطيع الحكومات المحافظة على نوع من الاستقرار في الأسعار؛ فتزيد قدرتها في الأسواق الخارجية، وتنجح في حمايتها من عجز الموازنة الناتج عن دفع إعانة البطالة، فضلاً عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك تؤدي البطالة إلى إهدار الطاقة الإنتاجية، وخفض مستوى الناتج المحلي، والدخل، فيزيد اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، فتلجأ إلى القروض والمعونات لتمويل شراء هذه الاحتياجات، وتضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تدهور وتدني في معدل دخل الفرد، وتدهور قدرته الشرائية، وتباطؤ حركة التنمية، وتراجع حجم النشاط الاقتصادي العام[1]، وزيادة حجم الفقر، وهذا معناه ضخ أفواج جديدة من العاطلين، وبالتالي الذي يعتبر ذلك من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالبًا افتقارًا إلى

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر أيلول (٢٠٠٥) - ذكر في دراسة لمجموعة من الباحثين - أ/ سعيدي يحيى، أ/بقرة رابح «الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي»؛ ص١١

عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين ١٠ - ١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص(١).

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النّمو الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة(٢). وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنّمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

ثانياً: الأثر الاجتماعي للبطالة:

تساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي؛ كنتيجة مباشرة لما يشعر به المتعطل من الإحباط، واليأس وعدم الانتماء للدولة، وحقد على الطبقات الغنية، كنتيجة غير مباشرة للفقر فتنتشر الجريمة بأنواعها(٣).

---

(١) راجع: منظمة العمل العربية «الندوة القومية حول توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية» القاهرة ٢٥-٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠ م، ص ٨٤،٨٥.مرجع السابق .

(٢) د/ مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة»، ترجمة د/ محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر - الرياض ١٩٨٨ .ص ١٢٠ .

(٣) أ.د/ عاطف عجوة، «البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة» المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ٢٠٠٦م (د.ن)، ص٤١.

وكلما طالت فترة البطالة كلما زاد ضررها، حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية، والعقلية للعامل، حيث ينحط مستواه، فيفقد مهاراته، وإتقانه لعمله.

وإذا كان متزوجاً، ويعول فقد يفقد التماسك الأسري، وبذلك تتحول البطالة إلى عوامل هدم وتدمير للروابط الأسرية الإنسانية .

حيث تؤثر البطالة سلباً على العلاقات الأسرية، وقدرة الأُسرة على ممارسة دورها الاجتماعي، والتربوي، والتعليمي للأفراد .

ثالثاً: الآثار النفسية :

البطالة وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية، واقتصادية تؤدي إلى إصابة غالبية الشباب بالاضطرابات النفسية، والإحباط، والاكتئاب وعدم الثقة بالنفس، والإحساس بالفشل، والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يدفعهم إلى التفكير في الانتحار، أو الانتقام من المجتمع .

حيث يكون الشاب في أوج طاقته، ويتم كبت هذه الطاقة خلال فترة انتظاره للوظيفة، وقد يدفعه هذا تحت ضغط العوز المادي، والحاجة الملحة للمال، إلى الاتكال على الغير، لسد حاجته المعيشية اليومية، وهو ما يثير فيه مشاعر الدونية، والانتقاص من الذات، مما قد يؤدي ذلك إلى الانزلاق في عالم الانحراف والجريمة[1].

(١) أ.د/ عاطف عجوة، المرجع السابق، ص٤٤.

رابعاً: الآثار السياسية :

إن الشعور بالفقر، والبطالة يؤديان إلى الشعور بالرفض، والعداء تجاه المجتمع، والنظام السياسي وإلى انعدام الثقة في المؤسسات السياسية والاجتماعية. مما يدفع العمال للقيام بالاحتجاجات على تسريح بعضهم أو للمطالبة برفع أجورهم، أو مُطالبة المتعطلين بشغل الوظائف.

فكل ذلك ممكن أن يؤدي إلى حدوث قلاقل في المجتمع، تتجسد في إحتجاجات، أو ثورات شعبية تسقط فيها حكومات، وأنظمة مثلما حدث في العديد من الدول العربية الإسلامية وبما يعرف (بربيع الثورات العربي).

وغالباً ما يكون العاطلون صيداً سهلاً لشبكات الجريمة المنظمة، حتى إن جريدة الواشنطن بوست صرحت مؤخراً في أحد أعدادها بالعبارة التالية: ((يقر المسئولون الأمريكيون والعراقيون بأن الشباب الذي يبقى بلا عمل يكون مؤهلاً للانضمام إلى المتمردين الذين قد يدفعون له ٥٠ دولاراً لقاء زرع عبوة ناسفة))[1].

وطالما أخذنا الحديث إلى الاحتجاجات، والثورات العربية نحب أن نعرض أثر هذه الاحتجاجات على التشغيل، والبطالة في الأجلين القصير والطويل، وعلى القطاع العام والخاص، وذلك على النحو التالي.

أ) الآثار السلبية للاحتجاجات الشعبية (ربيع الثورات العربي) في الأجل القصير:

إن قضايا الفقر، والبطالة، وتدنى الفرص المتاحة، وغياب العدالة

(١) أ/ شريف طه «أكبر مؤسسة للبطالة في التاريخ» جريدة الأهرام، العدد (٤٣٦٠٩)، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠م (ص١٢).

الاجتماعية كانت من أهم الأسباب التى أدت إلى زلزلة الاحتجاجات الشعبية فيما يعرف بالربيع العربى، وأن أزمات البطالة، والتشغيل تعمقت فى البلاد العربية بسبب الاعتماد بشكل رئيسى على المعالجات الأمنية وليس المعالجات الاجتماعية، والاقتصادية.

ولقد كان لانعكاسات الربيع العربى على أوضاع التشغيل والبطالة فى العالم العربى آثار سلبية لأنه خلال العامين الأخيرين ارتفعت معدلات البطالة عربيا بنسبة ٢٪ وزاد عدد العاطلين العرب بواقع ٣ ملايين عاطل جديد ووصل عدد العاطلين العرب إلى ٢٠ مليون عاطل بمتوسط بطالة يتجاوز ١٦٪ وهو أسوأ معدلات البطالة فى العالم[١].

فقد أثرت بشكل لافت في القطاع السياحي، الذي يمثل واحداً من أهم قطاعات الدخل في مصر، وتونس، كما أن عودة العاملين من البلاد التي تشهد اضطرابات سياسية مثل ليبيا، وسوريا زادت من حدة هذه المشكلة وخاصة في مصر.

---

(١) أ/ محمد عبد الجواد - كلمة للدكتور/ لقمان - المدير العام للمنظمة العمل العربية في «انطلاق فعليات الدورة ٤٠ من مؤتمر العمل العربي (الجزائر) وبمطالبات بخطط عربية واضحة لمواجهة الفقر و٢٠ مليون عربي بلا عمل» نشر في جريدة صدى البلد الثلاثاء ٢٠١٣/٤/١٦م الساعة ٢:٣٦ صباحاً.
جريدة الأهرام اليومي مقالة بعنوان «أزمة البطالة في الوطن العربي» نشر في الموقع الإلكتروني التالي: www.ahram.org.eg/news بتاريخ(٢٤-٤-٢٠١٣)
وفي هذا المؤتمر طالب الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة أثناء كلمته للمؤتمر بضرورة البحث عن أفضل السبل والآليات لتوطين التكنولوجيا وبناء اقتصاد عربى قوى قادر على المنافسة ومواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل لمواجهة الفقر والبطالة بين الشباب - المرجع السابق.

ب) أثر الاحتجاجات الشعبية في الأجل الطويل (آثار إيجابية):

ولكن من وجهة نظرنا، فنحن نتوقع أن تمارس تلك الاحتجاجات، والثورات الشعبية العربية ضغطاً في اتجاه إيجاد وظائف جديدة حقيقية، وذلك من خلال التأثير على السياسات التي تتبعها الحكومات بقطاعيها العام والخاص، بحيث يتم التركيز على سياسات التطوير في البنية التحتية و على قطاعات الفنون الإنتاجية، والتدريب على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي من شأنها زيادة مستوى التوظيف ومن ثم سيتجه معدل البطالة بالدول العربية إلى الانخفاض في الأجل الطويل، (سوف يتم توضيح ذلك من خلال الآليات التي يجب أن تتبعها الدولة بقطاعيها العام والخاص وذلك في الفصل الثالث).

ج) أثر الاحتجاجات على القطاع العام والخاص :

أدت الاحتجاجات إلى إحجام كل من القطاع العام والخاص عن التوسع في الاستثمار الجالب للعمالة، وإلى التوسع في توفير فرص عمل جديدة كما تأخرت الحكومات في إجراءاتها العلاجية لهذه الاحتجاجات، أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار، واهتزاز الأمن المطلوب للمؤسسات الإنتاجية وللعمال للانتظام في أعمالهم، أو تلبية الخدمات التي تقدمها المؤسسات للمواطنين، وما يصاحب ذلك من عدم قدرة العمال لسوء الأحوال الأمنية[1].

(١) منظمة العمل العربية «التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية» المرجع سابق، ص (١٨- ٢٠) .

خامساً: الآثار الديموجرافية:

نتيجة للفروقات الكبيرة بين الريف والمدينة، تشهد الدول ومنذ عقود هجرة متزايدة للشباب من الريف الى المدن، بحثا عن العمل أو لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعاشية، ويرجع السبب في ذلك إلى إهمال الدولة للمناطق الريفية، كما تشهد هذه الدول هجرة خارجية تتمثل في هجرة العمالة الماهرة والمدربة[1]، من دولة عربية إلى أخرى مثيلة، أو من دولة عربية إلى دولة متقدمة، وذلك نتيجة عدم توفر فرص عمل، وعدم الحصول على أجر يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة.

ولظاهرة الهجرة التي تشهدها الدول الإسلامية آثارها السيئة، وعواقبها غير محمودة، وخاصة الهجرة غير الشرعية التي تفشت في عالمنا الإسلامي، والتي لا يلتفت إليها إلا عند العثور على جثث الذين ماتوا وهم يصارعون الأمواج في البحار.

فالوضع الحالي للبطالة العربية يعد الأسوأ بين دول العالم؛ بل إن معدلات البطالة في طريقها لتتجاوز الخطوط الحمراء[2].

سادساً: العولمة وثورة التقنية المعلوماتية والاتصالاتية:

لا شك أن تسارع التغيير الاقتصادي انعكس على مجالات عمل الأفراد، إذ أصبحت تقنية المعلومات، والاتصالات ورأس المال الفكري هما القوتان

(١) د/ نبيل حشاد - الجات ومنظمات التجارة العالمية، «أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي» مكتبة الأسرة، ص (٣٢)، (٢٠٠١).

(٢) أ/طارق مهدي؛ «معدلات البطالة العربية» الأهرام الاقتصادي، العدد (١٩٦٦)، بتاريخ (٢٠٠٦/٩/١١م)، ص(١٣).

المحركتان للاقتصادات، وتبعاً لذلك فإن خصائص سوق العمل أخذت اتجاهات جديدة، ولم يعد سوق العمل محصوراً داخل بلد معين وأصبح الاقتصاد يتجاوز الحدود الجغرافية، بفضل خدمات (الإنترنت)، والشبكة العنكبوتية وحرية الوصول للمعلومات، وتحرير التجارة، والتجارة الإلكترونية والانفتاح الاقتصادي العالمي في الوصول إلى الأسواق، والمستهلكين ليس على نطاق الحدود الجغرافية بل أيضاً على نطاق العالم ككل.

ولكي نُحدث تغيراً جذرياً في مسارنا الاقتصادي فلابد أن نستوعب عناصر التغير الفعال، وخصوصاً التي تؤسس طريق المستقبل، وبشكل أخص كل ما هو مستحدث في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووسائل الاتصالات، وإلا فإن العنصر قد ينقلب إلى أزمة حقيقية إن لم يفهم، ويتعامل معه بشكل جيد.

فظاهرة المعلوماتية تعتبر من التحديات الاقتصادية الجديدة التي فرضت نفسها كعنصر حاسم في صراع الأمم، وصياغة المستقبل، وامتلاك الغد، وهذه الظاهرة سوف تستأصلنا إن لم نستوعبها وننزع أنيابها، كما أنها يمكن أن تكون عنصر تغيير بناء للمستقبل إن استفدنا من جوانبها الإيجابية.

والجدول التالي يوضح آثار العولمة وثورة تقنية المعلومات وانعكاساتها على سوق العمل:

الجدول رقم (٥)

جدول يوضح آثار العولمة وثورة تقنية المعلومات وانعكاساتها على سوق العمل

الوصف / الأسواق	سوق العمل التقليدي	سوق العمل الجديد	الإنعكاسات على سوق العمل
الحدود السياسية والجغرافية للأسواق	على نطاق الحدود الجغرافية للبلد المعين	يتجاوز الحدود بفضل اللإنترنت والتجارة والتجارة الإلكترونية	إتجاه قوي نحو عولمة المستهلكين أسواق الإنتاج والخدمات وبالتالي أسواق العمل
طبيعة القوى العاملة	الاعتماد أكثر على العمل الجثماني	الاعتماد على الأدمغة والكفاءات	تغيرات نوعية في طبيعة التخصصات ونوعية التعليم
طبيعة العمل	لفترة محدودة وفي مواقع محددة وبآليات اتصال محددة	على مدار العام، إنجاز بعض الأعمال من المنزل، توزيع العمل والاعتماد على وسائل اتصال حديثة	تغيرات جذرية في مفهوم العمل وإنجاز الأعمال .
نوعية الإنتاج	الإنتاج الجماهيرى	الإنتاج حسب رغبات المستهلكين (سيادة المستهلك)	خلق بطالة هيكلية نتيجة للتباين في هيكل القوى العاملة وهيكل الطلب عليها . وتغيير مفهوم التوظيف من التوظيف التقليدي إلى التوظيف الذي يتطلب مهارات في تقنية المعلومات ومعرفة السوق.
الإبتكار أو الميزات والتنافس	لا توجد	إبتكارات وميزات جديدة لصالح تلبية رغبات المستهلكين وتنافس بعض المنتجين	نتيجة لهذه الإبتكارات والميزات والتنافس كثير من الوظائف الجديدة لا توجد من يشغلها (وظائف تقنية المعلومات) على الرغم من إرتفاع نسبة البطالة .
أماكن العمل والمهن والوظائف	لا تغير	إتجاه في تغيير القوى العاملة لوظائفها ومهنها وكذلك أماكن عملها بصورة مستمرة	دوران في الوظائف بصورة مستمرة وإنتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة، وظهور ظاهرة التعلم مدي الحياة .

المصدر : منظمة العمل العربية الندوة القومية حول «توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية» القاهرة ٢٥ – ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠، ص ٢٥ .

ومن الجدول السابق يتضح لنا الآتي :

أولاً: اعتماد الأسواق العربية أكثر على الأدمغة، والكفاءات العلمية على حساب العمل الجسماني .

ثانياً: صار إيقاع العمل يمتد على مدار اليوم، والعام، وفصل مكان العمل عن المنشآت (إنجاز بعض الأعمال من المنزل) واستحداث المقاولين من الباطن، وفصل التجمعات العمالية الموجودة في مكان واحد .

ثالثاً: خلق نوع من البطالة الهيكلية نتيجة للتباين في هيكل القوى العاملة، وهيكل الطلب عليها، فضلاً عن أن التجارة الإلكترونية مثلاً غيرت مجالات التوظيف من التوظيف التقليدي إلى التوظيف الذي يتطلب مهارات في تقنية المعلومات .

رابعاً: أصبح أصحاب الأعمال، والشركات، والمؤسسات مطالبين بابتكارات، وأساليب جديدة في نمط الأعمال وتقديم الخدمات، وخاصة في مجالات تقنية المعلومات، وذلك لصالح رغبات العملاء حيث تقديم الخدمة في أسرع وقت ممكن .

خامساً : هناك اتجاه عالمي في أسواق العمل نحو تغير الوظائف، والمهن وأماكن العمل بشكل مستمر[1].

---

(١) أنظر: أ/ عصام أحمد فرحات، إعداد القوى العاملة لمجتمع المعلومات، المعلوماتية، العدد التاسع ص (٢٦). وأنظر :

- Galbreath, Jeremy. (1999) Preparing the 21st century Worker : The link between computer- Based Technology and Future skill sets. Educational Technology, nov,- Dec .p(14-22)

أ) الأثر الاقتصادي لثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات على سوق العمل:

مع ثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال، دخل العالم المتقدم إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد على تدفق المعلومات، والبيانات، لمصحلة المعاملات التجارية، وإنجاز الأعمال عبر شبكة الإنترنت. وأصبح تعبير الحكومة الإلكترونية، تعبيراً شائعاً، في العديد من دول العالم؛ إذ إنه علامة للتيسير في المعاملات، والسرعة في إنجازها، واختصار الجهد، والوقت، ومؤشراً إلى المهارة في العمل. كما أصبح العالم يعرف الكثير عن منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بصفتها مراكز مالية، تسيطر على حركة الاقتصاد العالمي.

في عصر ثورة المعلومات، يعتمد الاقتصاد الرقمي، أساساً، على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتوزيعها واستخدامها، في مجال المعلومات والاتصالات. ويركز في الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المحدودة، في جميع مراحل الإنتاج، والتوزيع؛ مع الاعتماد شبه الكلي على المكون التكنولوجي في الإنتاج، مقابل الوفر الشديد في عناصر الإنتاج الأخرى، من مواد خام، وعمل، ورأسمال؛ وكذلك الاستثمار المتزايد في هذا المكون، خاصة في البحوث والتطوير، وفي تنمية القدرات، والمهارات البشرية؛ بهدف توسيع دائرة الاستغلال الأمثل لها في القطاعات كافة. ومن المعروف أن معظم مكونات ثورة الاتصالات، والاقتصاد الرقمي، تُنتج في دول آسيا، حالياً، مثل: الهند، والصين، وإندونيسيا، وماليزيا؛ بل إن معظم برامج الحاسب، تُعَدّ حالياً في العديد من دول العالم النامي.

إن البنية الأساسية التحتية للاتصالات، هي العمود الفقري لتطبيق مجال واسع من خدمات الاتصال، والوسائط المتعددة؛ فخدمة شبكات الهاتف، هي أساس المشاركة في مجتمع المعلومات العالمية وأسواقها، وما يتبعها من تنمية للثروات. إن جودة البنية التحتية للاتصالات، أصبحت عاملاً منافساً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فالدول التي لا يمكنها تحمّل الحصول على أحدث تقنيات الاتصال، وبنية تحتية، وأنظمة اتصالات متطورة؛ ولا تمتلك المقدرة على بناء التقنيات المرتبطة بها وتشغيلها، وإدارتها، وصيانتها لن تتمتع بمميزات ثورة الاتصالات في جذب الاستثمارات إليها.

والعالم يشهد اليوم فقراً وثراءً في عالم الاتصالات والمعلومات، حتى إن الدول النامية أصبحت مهددة بالتعرض لتبعية الدور، أو تهميشه، أو ابتعادها تماماً عن حلبة السباق. لقد أسهمت ثورة الاتصالات في إدارة الموارد البشرية من بُعد، وسيساعد ذلك على إعادة توزيع الثروة البشرية، طبقاً للحاجة إلى التخصصات المختلفة في العالم. ويُستفاد في عمليات العرض والطلب من وسائل الاتصال الحديثة في تغيير الأنماط، واختيار البدائل المتاحة، وتعديل الصفقات التجارية، واستنباط أساليب جديدة في التحكم في مصادر الإنتاج وتمويلها إلى أن ظهر حديثاً ما يسمى بالتوقيع الإلكتروني، لسرعة إنجاز الاتفاقيات التجارية. من التأثيرات الواضحة كذلك سهولة عمليات الرقابة على الأعمال، وبالتالي إمكانية إعادة هيكلة الإدارة في المشروعات، التي تعتمد على الأيدي العاملة؛ ما سيسهم في تعديل نُظُم العمل والرقابة المركزية.

وفي مجال المال والبنوك، تحسنت الخدمة، وضبطت القوائم المالية

بصورة دقيقة. وقد ربطت ثورة الاتصالات العالم، من خلال شبكات عملاقة، تسمح لرؤوس الأموال، أن تنتقل بيسر عبر الحدود الدولية، في عملية ضخمة لنقل الثروات.

وأهم تأثيرات ثورة الاتصالات، في المجال الاقتصادي، كانت في قطاع النقل والمواصلات ؛ فلا يستطيع أحد أن ينكر الدور الرئيسي للاتصالات الرقمية في إشارات المرور وحركتها، وخدمة مراكز الاتصال، والمقاسم الهاتفية، وأسلوب الحجز في السكك الحديدية، والطائرات، والسفن. ومن هنا كان الدافع وراء تطبيق فكرة العمل عن بُعد في البلدان الإسلامية .

ب) دوافع العمل عن بُعد:

سوف نتحدث عن دوافع العمل عن بُعد بصفة خاصة . ولكن هناك أربعة عوامل هامة يجب أخذها في الاعتبار أولاً وهي :

- التغير في البنية التنظيمية لمجتمع المعرفة .
- التقنية الحديثة .
- السياسات العامة .
- ميول الفرد وصاحب العمل .

فقد بدأت التنظيمات التقليدية في أماكن العمل خلال الثورة الصناعية الأولى حيث كان العامل، أو الموظف متفرغاً لوظيفته يعمل عدداً من الساعات في اليوم، وعدداً من الأيام في الأسبوع، فيما عدا العطلات، والأجازات العادية، والمرضية، وعادة ما يستمر في وظيفته في نفس المؤسسة طوال حياته المهنية مع تلقي العلاوات، والترقيات، والحوافز .

غير أن هذا النموذج من الوظائف والأعمال بدأ في الانقراض تدريجياً، حيث أصبح من الشائع أن يغير الموظفون وظائفهم عدة مرات خلال مزاولاتهم الحياة المهنية. وهذا قد يكون سعياً وراءِ مركز وظيفي أفضل، إلى جانب دوافع نفسية أو اجتماعية متنوعة، بل كان من الشائع في المنتصف الأخير من القرن العشرين أن الموظف الأمريكي، بإستثناء الحرفيين، يبدل مكان عمله مرة كل خمس سنوات على أكثر تقدير. بل إن العديد من الموظفين يعملون وفق نظام «ساعات العمل المرنه» بدلاً من ساعات العمل الثابتة[1].

كما أن أصحاب الأعمال يتجهون بعيداً عن فكرة أماكن العمل المركزية ويميلون نحو الاعتماد على العمل عن بُعد كذلك تستخدم بعض المنظمات العمالة غير المتفرغة أو المؤقتة ؛ إلى جانب التعاقد على العمل أو على القيام بالعمل مع مؤسسات أخرى، أو باستخدام الإمكانيات الخارجية .

ويرجع هذا التغيير إلى عدم صلاحية التنظيمات التي تم تكوينها في عصر الصناعة، كما أنها مقيدة، ومحدودة في عصر المعلومات؛ وبشكل عام يزداد الإنتاج لو حصل الأفراد على الحوافز اللازمة، ذلك لأن طرق الإنتاج الحديثة تعتمد كلياً على الإنسان. كما أن المعلومات والأصول الثابتة التي يصعب تقديرها مادياً مثل الموهبة، وخدمات الزبائن، والقدرة على حل المشاكل التي يقدمها الأفراد هي مفاتيح النجاح للتنظيمات المعاصرة.

(1) VITTRIO DI MARTINO, «THE HIGH ROAD TO TELEWORKING», ILO, GENEVA (February 2001), p.26.

كذلك الذكاء وخفة الحركة مفتاح آخر في ذلك النوع من التنظيمات. كل ذلك لا يتوقف عند القدرة على التكيف فحسب، بل يؤكد أيضاً الحاجة إلى الاستجابة المباشرة، ومواصلة إعادة توجيه الأهداف، والأعمال إلى مسارها من التنظيم الجديد تعزز العمل عن بُعد، الذي يتماشى مع الميول التنظيمية الجديدة.

إن تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة كانت الدافع الرئيسي للتغيرات في المجتمع المتقدم والنامي على حد سواء، وكذلك في مكان العمل عبر العقود الثلاثة الماضية، ومع النمو في استخدام الإنترنت، والاتصالات المتنقلة توفرت التطلعات المتجددة للعمل عن بُعد؛ فالهواتف المحمولة لديها القدرة على إرسال، وتسليم الرسائل الإلكترونية، وعقد المؤتمرات بالفيديو، إلى جانب الهاتف، وقدرات توصيل البيانات. كل ذلك يزيد من سهولة العمل عن بُعد من أي مكان في العالم[1].

كما أن للعمل عن بعد فوائد اقتصادية تعود على الحكومات، والمؤسسات العامة والخاصة وتُعتبر من الأسباب، والدوافع المتعددة والأساسية وراء دعم الدولة، والمؤسسات للعمل عن بُعد خاصةً في البلاد النامية، وهذه الدوافع يمكن توضيحها في النقاط التالية:

١. استفحال البطالة بين الشباب، بمختلف الأنواع التي ذكرناها، وخاصة بين المتعلمين منهم والإناث في سوق العمل، الأمر الذي يهدد السلام الاجتماعي وزيادة الركود الاقتصادي.

(1) VITTRIO DI MARTINO, «THE HIGH ROAD TO TELEWORKING», ILO, GENEVA (Feburary 2001), p.27, op. cit.

٢. زيادة معدلات القوي العاملة في النشاط الاقتصادي، خاصة الإناث، وبالتالي زيادة معدلات البطالة[١].

٣. ضرورة إعطاء الأولوية للإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج ومراعاة المعايير القياسية الدولية في الإنتاج، وإدارة جودته وتنمية قدرات القائمين عليه، واعتبار ذلك شرطاً لازماً لزيادة الدخل وتحسين نوع الحياة، ومواجهة المنافسة التجارية، والدولية، وتحقيق فرص أفضل للتشغيل الكامل.

٤. حق البلدان، وخاصة البلاد النامية في توطين الوظائف لتوفير فرص عمل لأبنائها الذين ينمون بشكل هائل، وواجبات هذه البلدان تجاه ابنائها في تنميتهم تدريباً وتنظيماً لسوق العمل .

٥. استمرار هجرة الكفاءات العربية، وإغراءات بلدان الاستقبال الأجنبية لها ومعها الشركات العابرة للحدود.

٦. بالرغم من أن التنقل، والهجرة، وعوائدهما تمثلان للفلسطينيين والصامدين داخل فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وسيلة هامة للدعم المباشر، إلا أن ذلك لا يجب أن يقود بأية حال إلى إفراغ أية أرض فلسطينية من سكانها. فالعمل عن بُعد يوفر فرص عمل للمواطنين الفلسطنيين داخل أراضيهم دون اللجوء إلى الهجرة[٢].

---

(١) منظمة العمل العربية ـ الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ـ في الدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي (تونس- ٢٠٠٣) بموجب القرار رقم (١٢٤٣)، ص ٧.

(٢) راجع: منظمة العمل العربية ـ الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ـ في الدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي (تونس- ٢٠٠٣) المرجع السابق، ص٨.

٧. الحاجة إلى تطوير تشريعات العمل والتشريعات ذات العلاقة لكي تساهم في تحقيق توازن، بين زيادة فرص العمل، وزيادة الدخل والإنتاج معاً ويسمح لها بالمشاركة الواسعة في جهود تنمية القوى العاملة، وتدعيم فرص تشغيلها.

٨. ضرورة الإحاطة الدائمة بمعلومات سوق العمل، والجهد المستمر، والمنسق لزيادة فرص العمل من قبل مكاتب التشغيل، ومؤسسات التدريب، ومواقع الإنتاج، وما يتطلبه ذلك من نظم معلومات، وتطوير في إدارات العمل، واعتباراً للتغير في الوظائف والهياكل .

٩. الرغبة في تطوير كل من أجهزة حكومية معينة، ومؤسسات لأصحاب الأعمال، من خلال تنفيذ استراتجيات لتنمية القوى االعاملة لتحقيق الأهداف المرجوة على أسس واضحة، بصورة منظمة، ومستمرة . خاصة في مجالات التعليم، ومحو أمية الحاسب الآلي، والبحث العلمي، واستيعاب التكنولوجيا.

نظراً لوجود عدد كبير من الأفراد المعاقين أصحاب التعليم العالي، والمتوسط، والأمهات التي لديها أطفال معاقين يحتاجون إلى الرعاية والاهتمام.

فكان كل ذلك وراء اهتمام البلدان المتقدمة، والنامية على حد سواء بالعمل عن بُعد، ولقد وضعت بعض الحكومات مثل الحكومة البريطانية سياسات عامة للمساعدة في ترويج العمل عن بُعد[1]؛ فوفقاً للقانون البريطاني:

(1)VITTRIO DI MARTINO, «THE HIGH ROAD TO TELEWORKING», ILO, GENEVA (February 2001), p.27, op. cit.

من حق آباء الأطفال المعوقين أو الأطفال الذين لم يتجاوزوا السادسة عشرة من العمر طلب ساعات مرنة في العمل بما في ذلك العمل عن بُعد ؛ كما صدرت تشريعات في بريطانيا بإعفاءات ضرائبية لأصحاب الأعمال حتى يدفعوا النفقات الإضافية التي يتكبدها العاملون عن بُعد من منازلهم . وفي الحالات العادية إذا ساهم صاحب العمل في دفع تكاليف المنزل فإن على الموظف دفع ضرائب على ما يحصله من العمل، إلا انه بداية من العام ٢٠٠٣ م ؛ يمكن لأصحاب الأعمال المساهمة في التكاليف المنزلية لمن يعمل عن بُعد من المنزل دون أن يضيف ذلك اي زيادة في المستحقات الضريبية[1].

(1) DEPARTMENT OF TRADE AND INDUSTRY, Telework Guidance, United Kingdom (August2003) p.18.

نتائج الفصل :

١. ظاهرة البطالة باتت خطراً يهدد حياة الخريجين، والعاطلين عن العمل والذين يجدون أنفسهم فجأه في موقع لا يتيح لهم تحقيق ذواتهم حيث تتحطم أحلام فترة الدراسة على صخرة غياب فرص العمل، مما ينتج عنه الكثير من الآثار السلبية السيئة على الفرد والمجتمع ككل .

٢. تغير مفهوم العمل نتيجة ظهور الثورة التكنولوجية، وتأثيرها على سوق العمل لكي يتماشى مع التقدم الحضاري، وجسر تقدم الإنسان، وعدّته لمواجهة مشكلة البطالة، وتحديات المستقبل، فمن المحتمل أن يحدث تطور كبير في أساليب العمل كنتيجة طويلة الأجل لثورة تقنية المعلومات.

٣. نتج عن الحالة الاقتصادية المتدهورة التي يشهدها معظم بلدان العالم الإسلامي ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة بين فئات المجتمع المختلفة من (شباب - نساء - معاقين) وتزامن ذلك مع ظهور العولمة، والثورة التكنولوجية العارمة لشتى وسائل الاتصالات، فكان ذلك دافعاً للبحث عن أسلوب جديد في العمل يتواكب مع متطلبات العصر الحديث فكان نظام العمل عن بُعد .